CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

30 March 2007
UNEP/CBD/SBSTTA/12/2

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العليمة والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الثاني عشر
اليونسكو، باريس، 2-6 تموز/يوليه 2007
البند 3-1 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض متعمق لتطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

إن مؤتمر الأطراف، في اجتماعه السابع في 2004 وفي مقرره 11/7 بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية، الفقرة 12، قد طلب من الأمين التنفيذي أن يتولى تقييم تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في ضوء الخبرات المكتسبة من الأنشطة المبذولة تحت الفقرات 8 و9 و10 من المقرر نفسه، وذلك كي تنظر في التقييم المذكور الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (SBSTTA) قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. والمذكرة الحالية فيها تلخيص لما أحرز من تقدم بشأن تنفيذ فقرات مختلفة من مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بنهج الأنظمة الإيكولوجية، على يد الأطراف والشركاء الرئيسيين والمبادرات والمنظمات والمحافل الدولية، كما فيها موجز للعوائق التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ وبيان للنتائج والدروس المستفادة من تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية (MA) ولاسهام نهج الأنظمة الإيكولوجية في تنفيذ الاتفاقية وتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي؛ وفيها ختاما بيان للقضايا والفرص الرئيسية الرامية إلى تعزيز مزيد من تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية.

إن قاعدة بيانات دراسات الحالات – وهي القاعدة المتعلقة بالكتاب المصدري لنهج الأنظمة الإيكولوجية في نطاق اتفاقية التنوع البيولوج – هي قاعدة يجري تشغيلها في الوقت الحاضر. وهي تتضمن دراسات حالات وطائفة من الأدوات التي يمكن تعزيزها بضم وصلات تصلها بموارد اضافية. و سوف تزداد قيمة ذلك "الكتاب المصدري" كلما أدرج فيه المزيد من دراسات الحالات، مما يوفر موارد أكبر لمن يسعون إلى تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية.

* UNEP/CBD/SBSTTA/12/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

إن البيانات المتاحة من التقارير الوطنية الثالثة تدل على أن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو نهج تطبقه أطراف كثيرة بمقاييس متنوعة. وهذا النهج، الذي أخذت به محافل رئيسية خارج نطاق الاتفاقية، هو نهج تشير إليه جميع المنظمات والمبادرات الدولية وغير الحكومية الرئيسية التي تم استعراضها، باعتباره نهجا ملائما. فتوجد فرصة كبيرة للبناء على ما يوجد من تجارب أجريت ومن تقدم أحرز فعلا.

إن العوائق قد تم استعراضها بعناية فيما مضى. ولم تظهر عوائق جديدة في هذا الاستعراض المتعمق. بيد أن هناك حاجتان كبيرتان قد تم تبينهما (1) الحاجة إلى تبسيط وصف نهج الأنظمة الإيكولوجية وجعله أكثر جاذبية، وأكثر مفهومية للمجتماعات الرئيسية المستهدفة (وهي مجتمعات تختلف اختلافا واسعا) و(2) الحاجة إلى تحسين "تسويق" النهج، وذلك بوسيلة رئيسية تتمثل في تعزيز ذلك النهج بوصفه أداة لتحقيق منافع اقتصادية أفضل.

إن تقييم الألفية (MA) له أهمية كبيرة في هذا الاستعراض. فنهج الأنظمة الإيكولوجية، بوصفه وسيلة لمعالجة القضايا التي يثيرها الـــMA، هو أمر مندرج في الاطار المفهومي لذلك التقييم، غير أن الـــMA يناقش القضايا في سياق المحيط الاقتصادي الذي قد يستجيب له الفاعلون الرئيسيون. وهي فرصة لتعزيز تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية لسبب قدراته على توجيه اصلاح أساسي للسياسة العامة، يشمل الاصلاح على أعلى مستوى سياسي، مما ينطبق على شؤون اصلاح تسيير الأمور (governance) والاصلاح الإداري واصلاح التصرفات، وكلها أمور لها تأثير على تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على المستوى المؤسسي.

إن التقييمات العالمية توحي بأن نهج الأنظمة الإيكولوجية ليس أمرا يجري تطبيقه بشكل منتظم لتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي ولكن توجد أمثلة كثيرة على تطبيق ناجح على المستويات الاقليمي والوطني والمحلي. ومعظم هذه الأمثلة يمكن اعتبارها نتائج ايجابية بالنسبة لكل من التنوع البيولوجي والرفاه البشري. ولكن بدون وجود مؤشرات، فان وقع نهج الأنظمة الإيكولوجية هو أمر يصعب تحديده كميا.

إن الفرص لتعزيز الجهود الجارية تشمل أمورا منها وضع المعايير لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ وايجاد نهج مبسطة ومحسّنة في التسويق، لجذب مجتمع أوسع نطاقا؛ وبناء القدرة على جميع المستويات عن طريق ايجاد نهج استراتيجي من خلال تعزيز الشراكات.

توصيات مقترحة

1- قد ترغب SBSTTA في أن تطلب من الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) *أن يقوم* ، في تعاون مع الشركاء المعنيين، بما فيهم بصفة خاصة "اللجنة الاستشارية غير الرسمية للاتصال والتربية وتوعية الجمهور" *بوضع وتنفيذ* استراتيجية وخطة عمل تهدفان إلى بناء القدرة على جميع المستويات فيما يتعلق بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛

(ب) *أن يواصل تنمية* الكتاب المصدري، بوسائل منها تبين دراسات حالات اضافية تتعلق بجميع برامج عمل الاتفاقية وجميع القطاعات الاقتصادية و*/أو* ربط ذلك بأهداف الألفية للتنمية، وعن طريق تبين أدوات تحقق ادماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في تخطيط التنوع البيولوجي ورصد تنفيذه؛

(ج) *أن يقدم تقريرا* عن هذه الأنشطة إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع.

2- قد ترغب SBSTTA أيضا في أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يطلب من الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) *توفير* قاعدة علمية لإيجاد استراتيجية "للتسويق" هدفها تسهيل تفهم وتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على نطاق أوسع يشمل جميع القطاعات التي تؤثر في التنوع البيولوجي، مع مراعاة العناصر التي تم تبينها في القسم الثالث من مذكرة الأمين التنفيذي المتعلقة بالقضايا الرئيسية لمزيد من تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية ونتائج تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية، التي تعزز تقييم تلك الأنظمة كأداة لكفالة وتعزيز المنافع الاقتصادية في أنشطة حفظ التنوع البيولوجي؛

(ب) *ايجاد* معايير لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية يراعي أن المبادئ الـ12 لنهج الأنظمة الإيكولوجية تمثل فعلا اطارا لهذا العمل، ولكنه اطار يحتاج إلى أن تصحبه وسائل لتقييم درجة تطبيق تلك المبادئ منفردة ومجتمعة، على أساس كل حالة على حدة؛

(ج) *أن يقوم بادراج* قضايا نهج الأنظمة الإيكولوجية فيما يجري من عمل بشأن الحوافز؛

(د) *أن يقوم بتبين* مؤشرات الأداء في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، ويفضل أن يكون ذلك بين المؤشرات المتوفرة من قبل فعلا (مثل المؤشرات الدالة على سلامة الأنظمة الإيكولوجية في النطاق الذي أقر بموجب المقرر 30/VII) وذلك لاستعمال تلك المؤشرات الدالة على نتائج في التقييمات المستقبلية الخاصة بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛

(هـ) *أن يقدم* تقريرا عن هذه الأنشطة كي تنظر فيه SBSTTA في اجتماع يسبق الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

أولا – مقدمة

1- إن مؤتمر الأطراف قد ساند في عام 2000 بموجب مقرره 6/5 نهج الأنظمة الإيكولوجية. وفي المقرر 11/VII بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية، الفقرة 12، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي أن يقوم بتقييم تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في ضوء الخبرات المكتسبة من الأنشطة المبذولة تحت الفقرات 8 و9 و10 من ذلك المقرر، كي تنظر في ذلك التقييم SBSTTA قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. وفي الملحق الثاني بالمقرر 10/VIII، قرر مؤتمر الأطراف إجراء الاستعراض المتعمق لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في اجتماعه التاسع. وأصدر مؤتمر الأطراف، في مقرره 15/VIII (المرفق الثالث) خطوطا ارشادية لاستعراض برامج العمل المواضيعية للاتفاقية. وهذه الخطوط الارشادية مستعملة هنا كقاعدة لاجراء هذا الاستعراض المتعمق لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية (وهي قضية شاملة لمختلف القطاعات). وينظر هذا الاستعراض فيما يلي: مدى تنفيذ طلبات مؤتمر الأطراف بموجب المقررين 6/V و11/VII وبموجب الفقرات ذات الصلة بالموضوع الواردة في مقررات أخرى؛ وينظر كذلك في الكيفية التي جرى بها تطبيق المبادئ والارشادات التشغيلية والخطوط الارشادية الخاصة بالتنفيذ؛ وينظر أخيرا في العوائق التي تعرقل التطبيق؛ وفي الفرص الممكنة لادخال مزيد من التعزيز في مجال التطبيق.

2- إن عملية الاستعراض تضمنت ما يلي: (1) تنمية نهج الأنظمة الإيكولوجية والكيفية التي نظر بها مؤتمر الأطراف وSBSTTA حتى اليوم إلى ذلك النهج؛ (2) نظرة إلى المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية الثالثة؛ (3) النظر في الصلة بين تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية وبين تطبيق نهج تلك الأنظمة (تطبيقا للمقرر 9/8، الفقرتين 2 و11)؛ (4) استعراضا للأنشطة التي جرت في الآونة الحديثة على يد الشركاء الرئيسيين والمبادرات والمنظمات الرئيسية في تطبيق و/أو مزيد من تنقيح نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ (5) استعراضا لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية من واقع دراسات الحالات والفرص المتاحة لتعزيز مزيد من تطبيق ذلك النهج؛ (6) نتائج ورشة بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية والمناطق المحمية والممارسات العرفية المعمول بها في الجزر الصغيرة، وهي ورشة عقدت من 12 إلى 16 ديسمبر 2006 في بانكوك

بتايلند؛ (7) تقييم العوائق التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ (8) الأنشطة المبذولة فيما بين دورات الانعقاد وهي الأنشطة التي تبذلها الأمانة لمساندة التطبيق ومزيد من التنقيح لنهج الأنظمة الإيكولوجية؛ (9) الوضع القائم حاليا في ايجاد "الكتاب المصدري" وقاعدة بيانات دراسات الحالات الخاصين بنهج الأنظمة الإيكولويجة.

3- وافق مؤتمر الأطراف في عام 2004 على المقرر 11/VII، الفقرة 2، وهو المقرر الذي يقضي بأن الأولوية في هذا الوقت ينبغي أن تكون ماثلة في تسهيل تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية بوصفه الاطار الأول لمعالجة الأهداف الثلاثة للاتفاقية بطريقة متوازنة، وأن إعادة النظر المحتملة لمبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية لا ينبغي أن تجري إلا في مرحلة لاحقة، عندما يكون أجري مزيد من الاختبار على تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية.

4- أعدت المذكرة الحالة كي تتضمن موجزا لنتائج عملية الاستعراض التي أجراها الأمين التنفيذي. والقسم الثاني فيه ملخص لنتائج الاستعراض تحت العناوين الآتية: التقدم المحرز بشأن تنفيذ الفقرات ذات الصلة الواردة في مقررات مؤتمر الأطراف؛ العوائق التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ النتائج ذات الصلة والدروس المستفادة من تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية؛ اسهام نهج الأنظمة الإيكولوجية في تنفيذ الاتفاقية وفي تخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي. ويتضمن أما القسم الثالث فيتضمن بيانا لبعض النتائج المستخلصة.

5- أعلنت مسودة من هذه المذكرة لتقديم تعليقات عليها من 26 فبراير إلى 13 مارس 2007 تحت الاخطار 2007-026 وأدرجت التعليقات الخاصة بهذا الاستعراض حسب مقتضى الحال.

ثانيا – موجز نتائج هذا الاستعراض

ألف – التقدم المحرز بشأن تنفيذ الفقرات ذات الصلة الواردة في مقررات مؤتمر الأطراف

1- المقرر 11/7 الفقرات 8 و9 و10، الصادر عن مؤتمر الأطراف

6- في الفقرة 8 من المقرر 11/VII لاحظ مؤتمر الأطراف أنه بالاضافة إلى الإدارة المستدامة لشؤون الغابات، فان بعض النهوج الموجودة فعلا، مثل "إدارة الشؤون القائمة على أساس نهج الأنظمة الإيكولوجية" و"الإدارة المتكاملة لشؤون أحواض الأنهار" و"الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية" و"النهوج المسؤولة في مصائد الأسماك"، و"مفهوم المنطقة المحمية في الكرة الحيوية" (Biosphere) و"برامج البحار الاقليمية" و"الاتفاقيات الاقليمية مثل الاتفاقية الألبية the Alpine Convention" والاتفاقية الكرباتية the Carpathian Convention"، يمكن أن تتمشى مع تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، كما يمكن أن تأتي بمزيد من المساندة في التنفيذ في مختلف المناطق الأحيائية (biomes). وهذا الاستعراض لا يتضمن تمييزا بين هذه النهوج المختلفة. وبصفة خاصة، فان النظر في دراسات الحالات (انظر الفقرة التالية) المستعمل لمساندة هذا الاستعراض المتعمق، إنما هو نظر جرى على أساس المدى التي جرت فيه معالجة مبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية بصرف النظر عن المصطلحات المستعملة في هذا المجال.

7- وفي المقرر 11/VII، الفقرة 9، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتعاون مع الأطراف ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بتسهيل أنشطة مختلفة تتعلق بتحليل ما يوجد وما يستجد من أدوات ونهوج، وأن يواصل تجميع دراسات الحالات وجعلها متاحة على نطاق واسع من خلال آلية تبادل المعلومات. وتم تقديم تقرير عن هذا النشاط إلى الاجتماع الحادي عشر لـــSBSTTA في مذكرة من الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/11/3). وقاعدة بيانات دراسة الحالات الخاصة بالكتاب المصدري لنهج الأنظمة الإيكولوجية الخاص بالـــCBD (http://www.biodiv.org/programmes/cross-cutting/ecosystem/Source Book/search.shtml) هي قاعدة بيانات يجري تشغيلها الآن. ويتضمن الكتاب المصدري المشار إليه دراسات 44 حالة. ومعظم دراسات الحالات يسعى إلى

تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية والى توفير أمثلة طيبة على تطبيق ذلك النهج. وهناك بعض المناطق الأحيائية (biomes) ضعيفة التمثيل بصفة خاصة (مثلا التنوع البيولوجي الجزري، ففيه دراسة وحيدة؛ والتنوع البيولوجي الجبلي ففيه 4 دراسات؛ والمناطق القطبية ولا يوجد فيها أي دراسة). وبالنسبة لجميع المناطق الأحيائية يمكن أن يضاف المزيد من دراسات الحالات التي تستمد من الطائفة الواسعة من المشروعات التي جرت على النطاق العالمي. وقيمة الكتاب المصدري سوف تتزايد كلما أدرج فيه المزيد من دراسات الحالات مما يوفر موارد أكبر لمن يسعون إلى تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية. والكتاب المصدري يتضمن الآن أدوات عن مشاركة الجماهير، ومشاورة أصحاب المصلحة، وعن العوامل الاجتماعية، وعن التعليم وتوعية الجماهير؛ وقانون تسيير الأمور والسياسة العامة؛ (governance law and policy) وحوافز الإدارة؛ وتجميع البيانات ورصدها؛ والمناطق المحمية وسياسة استعمال الأراضي؛ والبحث والتطبيق الشاملين عدة قطاعات؛ والمؤشرات. وينبغي تعزيز القسم الخاص بالأدوات بأن تدرج فيه الوصلات المتصلة بالموارد الإضافية المتاحة على الانترنت، وفي بعض الحالات وصلات موجودة داخل ويب سايت اتفاقية التنوع البيولوجي ذاتها. ومن المهم ألا يقوم الكتاب المصدري باعادة نسخ العمل الذي يجري في مجالات أخرى، لكن يمكن لهذا الكتاب أن يكون همزة وصل هامة بالأساليب التي جرى وضعها في منظمات أخرى.

8- في المقرر 11/VII، الفقرة 10، أوصى مؤتمر الأطراف بأن تقوم الأطراف والحكومات الأخرى بتسهيل المشاركة الكاملة والفعالة من مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرها من أصحاب المصلحة وأن تواصل وأن تبدأ تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية. والمشاركة الفعالة من جانب الجماعات ذات الصلة بالموضوع واردة في المبادئ 1 و2 و11 و12 من نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر 6/V، القسم باء). ولذا فان مستوى الانتباه إلى المشاركة يدل عليه التقدم الذي يحرز في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية نفسه، وهو تقدم يجري استعراضه في القسم الفرعي 2 الوارد مباشرة فيما يلي.

2- التقدم المحرز في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على يد الأطراف

9- إن المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية الثالثة تدل على أن بعض المبادئ وبعض الارشاد التشغيلي فيما يتعلق بنهج الأنظمة الإيكولوجية، أمر يقوم كثير من الأطراف بتطبيقه. وهناك فرصة كبيرة للبناء على ما يوجد من خبرات وتقدم.

10- قام الأمين التنفيذي باستعراض التقارير الوطنية الثالثة، على أساس 101 من التقارير وردت إلى الأمانة حتى 31 ديسمبر 2006. وتوجد معلومات عن نهج الأنظمة الإيكولوجية في القسم باء من التقرير المخصص على وجه التحديد لهذا الموضوع، وتوجد معلومات أخرى في اقسام متنوعة تم التبليغ فيها عن بدء أنشطة تتعلق بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية. وهناك 13 طرفا لم تقم بملء البيانات الخاصة ببعض الأقسام.

11- ردا على طلب مؤتمر الأطراف في الفقرة 2 من المقرر 6/V قالت فقط 12% من الأطراف أن المبادئ والارشادات الخاصة بنهج الأنظمة الإيكولوجية الواردة في المرفق بالمقرر 6/V قد جرى تطبيقها تطبيقا واسعا؛ وذكرت 74% من الأطراف أن بعضها قد جرى تطبيقه وذكر 10% أن التطبيقات يجري النظر فيها وقالت 4% أنها لا تقوم بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية.

12- فيما يتعلق بتنفيذ المقرر 6/V الفقرة ٢، الصادر من مؤتمر الأطراف بشأن ايجاد تعبيرات عملية لنهج الأنظمة الإيكولوجية فان 12% فقط من الأطراف قد ذكرت أنها تطبيق معظم المبادئ الخاصة بنهج الأنظمة الإيكولوجية؛ وذكر 59 من الأطراف أنها قامت بوضع بعض التعبيرات؛ وذكر 23% أن ايجاد التعبيرات أمر منظور فيه؛ وقالت 6% من الأطراف أنها لم تقم بوضع أية تعبيرات عملية.

13- فيما يتعلق بالمقرر 11/VII، الفقرة 14، التي دعيت فيها الأطراف إلى تعزيز القدرة داخل بلدانها، فان 68% من الأطراف قد ذكرت أنها فعلت ذلك، بينما ذكر 32% من الأطراف أنها لم تقم بتعزيز القدرة لديها. وبالاضافة إلى ذلك فان 8% من الأطراف قدمت مساندة تقنية ومالية لأطراف أخرى (بناء على دعوة مؤتمر الأطراف إلى ذلك في المقرر 6/5، الفقرة 6).

14- بموجب المقرر 6/V الفقرة 7 قام مؤتمر الأطراف بالدعوة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية. وذكرت ٥٧٪ من الأطراف أنها فعلت ذلك بينما أبلغت 23% من الأطراف أنه يوجد لديها اتفاقات تعاونية غير رسمية وأبلغ 20% من الأطراف أنه لا يوجد لديها شيء من ذلك. وليس مما يدعو إلى الدهشة أن هذه الترتيبات التعاونية تشمل إلى حد كبير مناطق الإدارة/الحماية العابرة للحدود، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا موارد المياه عبر الحدود.

15- بموجب المقرر 11/VII الفقرة ١٤ قام مؤتمر الأطراف بدعوة الأطراف إلى إنشاء بيئة تمكينية في سبيل التطبيق الفعال لنهج الأنظمة الإيكولوجية، تشمل أمورا منها ايجاد أطر مناسبة مؤسسية. وعلى الرغم من أن 11% من الأطراف قد ذكرت أنها لم تقم بذلك، أو قالت أنها ليس لديها خطط للقيام بذلك، فان 83% قامت بذلك فعلا، ويوجد 6% اضافية هي في سبيل القيام بذلك.

16- إن الاستبيان لم يميز بين الأطراف التي قامت بتطبيق النهج فقط على مستوى المشروعات المحلية/الموقعية، وبين من قاموا بتطبيق النهج عبر البلد كله. وليس من السهل تبين إذا ما كان نهج الأنظمة الإيكولوجية، على أساس كل حالة على حدة، يجري تطبيقه فقط بالنسبة لمناطق أحيائية معينة أو بالنسبة لقطاعات بأكملها (مثلا إدارة شؤون الغابات أو إدارة الأراضي الرطبة) أو يجري تطبيقه لوصفه أداة تنمية أشمل نطاقا في السياسة العامة.

3- تقدم المحافل الدولية والمشاركين الرئيسيين والمبادرات والمنظمات الرئيسية في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية

17- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية قد أخذ به عدد من المنظمات والمبادرات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

18- فمثلا، إن نهج الأنظمة الإيكولوجية مشار إليه في خطة تنفيذ عام 2002 للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (الفقرتين 30(د) و32(ج) فيما يتعلق بمصائد الأسماك والفقرة 44(ه) فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والفقرة 70(ب) فيما يتعلق بالسياحة المستدامة). إن المنظمات والمبادرات التي تستعمل نهج الأنظمة الإيكولوجية تشمل ما يعمل منها على مستوى القطاعات أو المناطق الأحيائية (biomes) (مثلا بشأن الزراعة أو الغابات أو مصائد الأسماك، مثل منظمة الفاو) والذين يعملون على نطاق أوسع في مجال إدارة الموارد الطبيعية (مثلا الصندوق العالمي لحماية الحياة الآبدة WWF والاتحاد العالمي لحماية البيئة IUCN-World Conservation Union). ومما هو مهم أنه حدثت بالنسبة لبعض العاملين تحولات حديثة العهد إلى استعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية على نحو أشد انتظاما.

19- إن دور نهج الأنظمة الإيكولوجية في تلك المنظمات أو المبادرات أمر يتباين تباينا واسعا، تبعا لاعتماده إلى حد بعيد على مجال اهتمامها أو طبيعة تشغيلها. ويشمل ذلك مثلا الحالات التي تبذل فيها الأنشطة على مستوى القطاعات أو المناطق الأحيائية، ولكنها تعترف بالحاجة إلى النظر في قضايا أوسع نطاقا، بالاشارة إلى نهج الأنظمة الإيكولوجية، كما تشمل الحالات التي تستعمل نهج الأنظمة الإيكولوجية كاطار أولي لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية على نحو أفضل.

20- وعلى نحو ما يعترف بذلك المقرران 6/V و11/VII بشأن نهج الأنظمة الإيكولوجية فان نهج الأنظمة الإيكولوجية ليس نهجا منافسا بل إنه نهج تكميلي للنهوج الأخرى. وتوجد في مناهج أخرى للتجارة كثير من مبادئ نهج

الأنظمة الإيكولوجية وهي مبادئ يجري تطبيقها في مشروعات وأنشطة أخرى دون الإشارة إلى نهج الأنظمة الإيكولوجية. وهذه النهوج يمكن أيضا أن تسهم في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

باء – عوائق تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية

21- إن العوائق التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية سبق أن استعرضت استعراضا جيدا في تقييمات سابقة، ولم تظهر عوائق جديدة في هذا الاستعراض المتعمق. وقد تم تبين حاجتين هامتين هما: (1) تسهيل وصف نهج الأنظمة الإيكولوجية وجعله أشد جاذبية ومفهومية للمجتمعات المستهدفة الرئيسية (وهي مجتمعات تتباين تباينا واسعا)؛ (2) تحسين "تسويق" النهج، ويتم ذلك أساسا عن طريق تحسين هذا التسويق بموصفه أداة تخطيط لتحقيق منافع اقتصادية أفضل.

22- إن الحواجز التي تعرقل التطبيق سبق أن تم تبينها في استعراضات سابقة، مثلا في مذكرة الأمين التنفيذي التي أعدت للاجتماع التاسع لـــSBSTTA (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/4) وفي المرفق الأول بالمقرر 11/VII. وتشمل تلك العوائق العوائق العامة التي تعرقل تنفيذ الاتفاقية (القائمة باء في المرفق بالمقرر 8/VIII) والعوائق التي تعني بالذات نهج الأنظمة الإيكولوجية، التي جرى تبينها في التقارير والوثائق المعروضة على ويب سايت الأمانة [1] [2]. والشؤون التي جرى النظر فيها في الاجتماعين الخامس والتاسع لـــSBSTTA والناشئة عن التوصيات الخاصة بمقررات الاجتماعين الخامس والسابع لمؤتمر الأطراف، هي أمور تقوم على أساس التحري في العوائق التي تستعمل نهج دراسة الحالات. وقد استعملت دراسات الحالات أيضا في تبين العوائق على يد معظم المنظمات والعمليات الدولية ذات الصلة، التي تساند المزيد من ايجاد وتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية. وكثير من الدروس المستفادة على وجه التحديد بشأن العوائق سبق أن عولجت معالجة جزئية من خلال الارشادات والأدوات والموارد التي يتضمنها الكتاب المصدري (Source Book) (انظر القسم الفرعي 1 أدناه).

23- إن العوائق التي تتعلق بالذات بنهج الأنظمة الإيكولوجية تقتضي استجابتين رئيسيتين هما: (1) تعزيز اتاحة الأدوات التي تستعمل في تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ (2) ازالة العوائق العامة التي تعرقل استعمال هذا النهج نفسه وتكفل أن يكون تطبيق هذا النهج أمرا يتجاوز قطاع التنوع البيولوجي بحيث يشمل جميع القطاعات التي تؤثر التصرفات فيها على توفير السلع والخدمات الناجمة عن نهج الأنظمة الإيكولوجية (من ايجابية وسلبية) عبر مختلف المستويات (مثلا المستويات الدولية والوطنية والمحلية).

1- تعزيز اتاحة الأدوات لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية

24- إن الكتاب المصدري (Source Book) يتضمن الآن كثيرا من الأدوات والنهوج القابلة للتطبيق. وبعض العمل الهام بشأن الأنظمة الإيكولوجية البحرية ولا سيما مصائد الأسماك، قد جرى بذله ولكنه لم يدرج في الكتاب المصدري، وهذه فجوة يقتضي الأمر معالجتها.

25- إن تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية قد سلط الضوء على الحاجة إلى تزويد راسمي السياسة بمعلومات موثوق بها بشأن التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة الإيكولوجية والمنافع التي تحققها البيئة للرفاه البشري. إن المعلومات بشأن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية (دون مراعاة القيم البيئية) هي معلومات تكون في العادة معلومات أشد سهولة للحصول عليها من المعلومات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة الإيكولوجية التي يقدمها هذا التنوع والكيفية التي يمكن بها تقييم تلك التكاليف. وهذا أمر يحد من قدرة راسمي السياسة على اتخاذ مقررات عن علم. وهناك جهود كبيرة يجري بذلها

[1] http://www.biodiv.org/programmes/cross-cutting/ecosystem/background.asp?tit=syn
[2] http://www.biodiv.org/programmes/cross-cutting/ecosystem/documents.aspx

الآن لايجاد الأدوات اللازمة (وهي أدوات تشمل أمورا منها مشروعات الـــIUCN مثل مشروع القيم (Valeurs project) ومبادرة الماء والطبيعة (Water and Nature initiative)، والتقرير الذي عنوانه "من يدفع تكاليف التنوع البيولوجي (Who Pays for Biodiversity) والمشروعات التي تتولى قيادتها الوكالة الأوروبية للبيئة بشأن ايجاد أدوات اقتصادية بيئية؛ ومشروعات الفاو بشأن تقييم المياه والغابات؛ والمشروعات التي تنفذها الوكالات الدولية (مثلا http://www.defra.gov.uk/wildlife-countryside/natres/index.htm). وسيقتضي الأمر بذل جهود لكفالة ادارج هذه الأدوات الجديدة في الكتاب المصدري.

26- إن الأدوات لتفهم وظيفة الأنظمة الإيكلولوجية وعتباتها وحدودها أمر يقول أيضا تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية أنه أمر غير واف بالغرض. وهذه المعلومات هامة لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكلولوجية ولاجراء التقييم الاقتصادي لسلع وخدمات تلك الأنظمة. وبينما توجد معلومات غزيرة بشأن الأنظمة الإيكولوجية التي يمكن استعمالها لتحديد الوظائف والعتبات والحدود (مثلا الرصد وادارة الأنظمة الإيكولوجية) إلا أن هذه المعلومات ليست متاحة بشكل يسهل استعماله. ويمكن أن يكون الكتاب المصدري مصدرا هاما للمعلومات بشأن الوسائل المناسبة وبشأن دراسات الحالات التي طبقت تلك الوسائل.

2- معالجة العوائق العامة التي تعرقل استعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية

27- لأغراض الإيجاز، فان العوائق التي تعرقل استعمال النهج يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

(أ) مساهمة غير فعالة من جانب أصحاب المصلحة في التخطيط وتصريف الأمور.

(ب) تفهم محدود لما يسعى النهج إلى تحقيقه؛

(ج) النقص في القدرة على الإدارة اللا مركزية والمتكاملة؛

(د) تعاون وقدرة مؤسسية غير كافيين؛

(هـ) الافتقار إلى منظمات مخصصة لهذا المجال، تستطيع أن تساند تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛

(و) التأثير الجابّ للحوافز الضارة؛

(ز) التضارب بين الأسبقيات السياسية، بما في ذلك الأسبقيات التي تنشأ عند الأخذ بنهج في التخطيط أشد شمولا.

28- إن بناء القدرة أمر مطلوب على جميع مستويات رسم السياسة والادارة، ابتداء من المستوى المحلي إلى أعلى مستوى سياسي. وتختلف الأولويات طبقا للمجموعات المستهدفة في كل حالة. وهناك درجة واسعة من بناء القدرة، تشمل استحداث الأدوات، جرى تطبيقها على يد منظمات يعنيها الأمر، وقامت الأمانة بمساندة بناء القدرة في حدود ما يتوافر لديها من موارد.

29- إن أوضح تطبيقات لنهج الأنظمة الإيكولوجية هي التطبيقات التي تجري على المستوى المحلي، التي يمكن أن تشارك فيها المجتمعات مشاركة أشد مباشرة. وإذا لزم الأمر فان الجهود المحلية ينبغي لها المزيد من التعزيز.

30- إن الخبرة والارشاد الواسعين في الوقت الحاضر ينطبقان إلى حد بعيد على مستوى المواقع المحلية (local site-specific, level) وهو أمر تم وضعه وتطبيقه بدرجة جيدة نسبيا. ووجوه الضعف هي النقص في التوعية،

والنقص في بناء القدرة المنشودة على مستوى التخطيط الحكومي الوطني والاقليمي والمحلي، شاملا التخطيط الرامي إلى ايجاد مؤسسات يمكن أن تسهل التطبيق الفعال لنهج الأنظمة الإيكولوجية.

31- إن تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على المستويين الوطني والدولي أمر يلاقي مصاعب تتمثل في ضعف تفهم الكيفية التي يسعى بها هذا النهج إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى القضايا البيئية. وحيثما يجري تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، فان المنافع الناشئة عن التنوع البيولوجي والمنافع الاجتماعية/الاقتصادية يجري تحقيقها و/أو تعزيزها بشكل جماعي. والواقع أن تطبيق النهج، لا سيما على المستوى المحلي، هو أمر كثيرا ما يكون مدفوعا بدوافع اجتماعية واقتصادية – وليس مدفوعا باعتبارات التنوع البيولوجي مباشرة (المبدأ 4 من النهج يعترف بالفعل بهذا الأمر، ذاكرا أنه "توجد في المعتاد حاجة إلى تفهم وادارة النظام الايكولوجي في سياق اقتصادي") بيد أن الوصف الحالي لنهج الأنظمة الإيكولوجية[3] يمكن أن ينظر إليه باعتباره أمرا يعزز الفكرة القائلة بأن "هذا النهج يركز على التنوع البيولويجي ولكن لا يلاحظ صراحة دوره في تحقيق الرفاه البشري. ويمكن أن يسهم ذلك في جعل نهج الأنظمة الإيكولوجية أقل جاذبية لكثير من المستعملين الاحتماليين. بيد أن الاشارة في وصف نهج الأنظمة الإيكولوجية إلى الاستعمال المستدام والى تقاسم المنافع الناشئة من استعمال الموارد الجينية – أمر ينبغي أن يوفر إعادة تأكيد بأن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو أمر مرتبط برفاه البشر. والصلات بين تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة إنما هو مجال هام ينبغي المزيد من تنميته.

32- إن خبرة الشركاء[4] قد دلت على أن التحديات التي يصادفها تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في بعض البلدان، خصوصا في البلدان النامية، هي: تحقيق الترابط بين برامج العمل المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات والخطوط الارشادية والتوصيات التي جرى اعتمادها على التوالي فيما يلي؛ والصعوبات الناشئة في التنفيذ على أي مستوى غير المنطقة الأحيائية الخاصة التي يعالجها كل برنامج مواضيعي؛ وبينما ينوه نهج الأنظمة الإيكولوجية بأهمية التخطيط والادارة المتكاملين، فان تقسيم المناطق الأحيائية في البرامج المواضيعية هو أمر يمكن أن يحقق عزلة مصطنعة للأنظمة الطبيعية التي هي، في حقيقة الأمر، أنظمة مترابطة بشدة فيما بينها وتعتمد بشدة بعضها على البعض. ونظرا إلى أن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو الاطار الأولي لتنفيذ الاتفاقية (المقرر II/8، الفقرة 1) هناك حاجة إلى التنويه بأن نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يكون هو نقطة المدخل في تخطيط تنفيذ الاتفاقية.

33- إن العوائق التي تعرقل الإدارة الفعالة لخدمات الأنظمة الإيكولوجية، وهي العوائق التي تبينها تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية[5] والتي هي تصوير إلى حد بعيد للعوائق التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، هي عوائق عديدة وتشمل *تسيير الأمور* (*governance*) – بما في ذلك النقص في تمكين أصحاب المصلحة ومشاركتهم، والافتقار إلى استعمال ما يوجد من معارف وعدم توفير المشيئة السياسية الكفيلة بإيجاد هياكل تسيير الأمور تكون هياكل منسّقة ومتماسكة؛ وعوائق *اقتصادية* – تشمل وجوه النقص والاخفاق في السوق، والحوافز الضارة والنهوج الاقتصادية غير المناسبة (وهي

---

[3] "إن نهج الأنظمة الإيكولوجية إنما هو استراتيجية للادارة المتكاملة للموارد الأرضية والمائية والحية التي تعزز الحفظ والاستعمال المستدام بطريقة عادلة. وبذلك فإن تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية سوف يساعد على تحقيق توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية، التي هي *الحفظ والاستعمال المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية*" (التنويه مضاف) (المقرر V/6، المرفق، القسم ألف، الفقرة 1).

[4] انظر مثلا منشور الـــWWF *Mountains to the Sea Implementation Plan*، الذي جرى توزيعه كمعلومة على المشاركين في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/8/INF/42).

[5] تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية، 2005. *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis*، Island Press, Washington, DC، صفحة ٢٠.

تشمل الافتقار إلى التقييمات الفعالة)؛ *والعوائق التقنية* – وهي تشمل الاستجابة البطيئة للأنظمة الإيكولوجية لما يحدث من زعزعات، والافتقار إلى المعرفة التقنية (ولا سيما فيما يتعلق بخدمات وادارة الأنظمة الإيكولوجية وسياستها والاستجابات التقنية على مستوى التصرفات والمستوى المؤسسي). ومبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية والارشاد لتطبيق هذه الأمور أمر يعالج كلا من تلك المصاعب. والواقع أن نهج الأنظمة الإيكولوجية إنما هو اطار لتشغيل الاطار المفهومي لعملية التقييم.

34- إن تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية أمر يركز بصفة خاصة على المصاعب الموجودة على الصعيد المؤسسي وعلى الحاجة إلى اصلاحها. والمفتاح في هذا الأمر هو إدارة الموارد من حيث إدارة خدمات الأنظمة الإيكولوجية شاملة الحفاظ على خيارات التنوع البيولوجي بالنسبة للمستقبل. والترتيبات المؤسسية الموجودة لا تتواءم إلى حد بعيد مع هذه الحاجة، ويقتضي الأمر أن يحقق التعزيز المؤسسي مزيدا من التوسع في الاستجابات المتاحة التي يتبينها تقييم الألفية – بما في ذلك تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية[6]. ومما هو ملفت للنظر بصفة خاصة أن تقييم الألفية يقول أن الأمر سيقتضي جهودا لم يسبق لها مثيل لتحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 [7]، وأن التغييرات الهامة في السياسات والممارسات، وكلها أمور لازمة – ليست أمرا يجري تطبيقه في الوقت الحاضر[8].

جيم – النتائج والدروس المستفادة من تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية في هذا الشأن

35- إن تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية له أهمية كبيرة بالنسبة لهذا الاستعراض. فنهج الأنظمة الإيكولوجية مندرج في الاطار المفهومي، غير أن التقييم المذكور يناقش هذه القضايا في السياق الاقتصادي الذي يمكن للفاعلين الرئيسيين أن يستجيبوا فيه. وهو يمثل فرصة كبيرة لتعزيز تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية بسبب قدرته على قيادة الاصلاح السياسي الأساسي المنشود، بما في ذلك على أعلى مستوى سياسي، ويشمل بذلك تسيير الأمور وشؤون الإدارة والاصلاحات التصريفية، التي هي العوائق الأساسية التي تعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية.

36- إن مؤتمر الأطراف في المقرر 9/VIII قد اعترف بأن التقارير المعدة تحت تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية تشمل نتائج رئيسية خاصة بتنفيذ برنامج عمل الاتفاقية (الفقرة 1)؛ وقرر المؤتمر أن ينظر في نتائج التقييم في التنفيذ والاستعراض المستقبلي لبرامج العمل والقضايا الشاملة عدة قطاعات في ظل الاتفاقية (الفقرة 12)؛ وطلب المؤتمر من SBSTTA أن تستمد من الدروس المستفادة وأن تستخدم، حسبما يكون الأمر مناسبا، اطارها المفهومي وأساليبها عند سعيها الى تنمية عملها بشأن أمور منها نهج الأنظمة الإيكولوجية (الفقرة 22).

37- في الفقرة 6 من المقرر 11/VII لاحظ مؤتمر الأطراف أيضا الترابط بين الاطار المفهومي لتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية في مساندة تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية. وهذا الإطار المفهومي، الذي يراعي العلاقة بين التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة الإيكولوجية ورفاه البشر، ووقع العوامل الدافعة من مباشرة وغير مباشرة، لإحداث تغيير في التنوع البيولوجي، هو أمر يزيد من وزن نهج الأنظمة الإيكولوجية في سياق التنمية البشرية. وتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية هو نفسه مثال على تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في إحدى عمليات التقييم. ويلاحظ التقييم أن نهج الأنظمة الإيكولوجية

---

[6] شرحه صفحة ٩٨.

[7] تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية 2005 ,.*Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis*، World Resources Institute، Washington, DC، p. 14, Key messages

[8] تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية 2005، .*Ecosystems and Human Well-being: Synthesis*.، Island Press، Washington, DC، Finding # 4

على نحو ما أخذت به اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها، هو أمر ينطوي على اطار هام لتقييم التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة الإيكولوجية ولتقييم وتنفيذ الاستجابات الاحتمالية[9].

38- إن تقييم الألفية يستخلص أن التغييرات في النظم الإيكولوجية هي أمر لا مفر منه[10]. وعلى غرار ذلك فان المبدأ 9 من نهج الأنظمة الإيكولوجية يقول "إن الإدارة ينبغي أن تعترف أن التغيير أمر لا مفر منه"، ويشير إلى "ديناميكيات التغيير الكامنة في النظم الإيكولوجية". بيد أن التقييم قد استخلص بأن 15 خدمة من الخدمات الـ24 التي تؤديها النظم الإيكولوجية التي نظر فيها ذلك التقييم، أمر آخذ في التدهور أو يجري استعماله بطريقة غير مستدامة، بسبب عوامل دافعة مثل الإفراط في الحصاد، وتغيير المناخ، والأنواع الغازية، والتحميل بالمواد المغذية. وهذه النتيجة تشير إلى الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حفظ تغيرات الأنظمة الإيكولوجية قيد استعراض مستمر والى الحاجة إلى تنفيذ استجابات مناسبة عندما يلاحظ وجود تغييرات سلبية ناشئة عن فعل البشر. وعدم القدرة الحالية على الإدارة الجماعية لخدمات الأنظمة الإيكولوجية لتحقيق المستوى الأمثل من أداء الخدمات وايجاد الاستدامة الشاملة للأنظمة الإيكولوجية أمر يشير إلى إن نهج تلك الأنظمة هو مسألة لا يجري تطبيقها بنجاح على المستوى العالمي.

39- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية يوفر إطارا اقتصاديا وإيكولوجيا واجتماعيا متينا لمعالجة الوقع السلبي التي سلطت عليها الضوء سيناريوهات تقييم الألفية منذ أجري ذلك التقييم بتشاور واسع مع أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي ومن المهم رفع مستوى الشكل العام لنهج الأنظمة الإيكولوجية، حتى يكون دوره في الوفاء بتلك القضايا كافلا قدرة الأنظمة الإيكولوجية على توفير سلع وخدمات تلك الأنظمة لرفاه البشر، بطريقة مستدامة. والى اليوم جرى تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية أساسا في مجال سياسات الحفظ (وهذا أمر يتمثل في دراسات الحالات المقدمة إلى الكتاب المصدري لنهج الأنظمة الإيكولوجية). وتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية خلال مختلف القطاعات السياسية من شأنه أن يوجد نهجا مستداما في استعمال الموارد الطبيعية، يشمل التنوع البيولوجي. وبعض الأطراف قامت فعلا بتقييم استجاباتها لتقييم الألفية، واستخلصت من ذلك أمورا منها أن نتائجها وإطارها المفهومي ينبغي أن يؤثرا في رسم السياسة العامة، بما في ذلك – وهو أمر مهم – سياسة الوزارات المسؤولة عن المالية والتخطيط.

40- إن تقييما كاملا للاستجابات المناسبة لتقييم الألفية هو أمر يخرج عن نطاق هذا الاستعراض، إذ توجد عمليات أخرى متصلة بالموضوع، خصوصا فيما يتعلق بالفقرة ٢٩ من المقرر 9/VIII التي قرر فيها مؤتمر الأطراف أن ينظر في اجتماعه التاسع في تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية المطلوب اجراؤه خلال 2007.

دال – اسهام نهج الأنظمة الإيكولوجية في تنفيذ الاتفاقية وتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي

41- إن التقييمات العالمية توحي بأن نهج الأنظمة الإيكولوجية لا يجري تطبيقه تطبيقا منتظما لتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي، بل توجد عدة أمثلة على التطبيق الناجح على المستويات الإقليمي والوطني والمحلي. ومعظم هذه الأمثلة يمكن اعتبارها نتائج ايجابية بالنسبة للتنوع البيولوجي ولرفاه الإنسان معا. وبدون مؤشرات يصعب التقييم الكمي لوقع نهج الأنظمة.

---

[9] تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية 2005 ,*Ecosystems and Human Well-being: Biodiversity Synthesis*.، World Resources Institute، Washington, DC، صفحة ١٤.

[10] شرحه صفحة ١٦.

42- ليس من المستطاع، على أساس المعلومات المتوفرة حاليا، إجراء تقييم كمي مفصل بينما توجد حاجة ملحة إلى ايجاد آليات فعالة لاجراء ذلك التقييم. ويمكن مع ذلك استمداد بعض النتائج العامة ذات الأهمية:

(أ) إن نتائج التقييمات العالمية، مثل تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية، تدل على أن نهج الأنظمة الإيكولوجية لا يجري تطبيقه نظاميا وأن التنوع البيولوجي لا يزال يجري ضياعه؛

(ب) يوجد الكثير من قصص النجاح في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على المستويات الإقليمي والوطني ولا سيما المحلي؛

(ج) تدل التجارب على أنه في الحالات التي تم فيها تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية تطبيقا فعالا، فقد أدى ذلك في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها إلى توليفة طيبة جدا تجمع بين الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي من ناحية وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزايد وأشد استدامة من ناحية أخرى. وهذه التوليفة هي أداة تسويق قوية لذلك النهج، تحتاج إلى استعمالها على نحو أشد فاعلية.

(د) إن عدم وجود أهداف ومؤشرات لنهج الأنظمة الإيكولوجية يجعل من الصعب إجراء استعراض يقوم على أساس علمي لتطبيقات ذلك النهج؛ والحاجات الموجودة تتضمن إجراء رصد ناجح لتحقيق خدمة الأنظمة الإيكولوجية وتحقيق استعمالها على نحو مستدام.

ثالثا – القضايا الرئيسية لمزيد من تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية

43- إن فرص تعزيز الجهود الجارية تشمل أمورا منها تبين مؤشرات الأداء من ضمن ما يوجد فعلا من مختلف المؤشرات، وايجاد معايير لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية؛ والأخذ بنهوج مبسطة ومحسّنة في التسويق، كي تجذب مجتمعا أوسع نطاقا؛ ومعالجة الحوافز من خلال ما يجري فعلا من عمليات؛ وبناء القدرة على جميع المستويات بإيجاد نهج استراتيجي من خلال انشاء شراكات أفضل.

44- من العوامل الرئيسية في قوة نهج الأنظمة الإيكولوجية هو قدرته على امكانية تطبيقه على مستويات متباينة، وذلك على كثير من المشكلات المختلفة وعلى يد ممارسين تختلف مواردهم وقدراتهم[11]. ومن المعترف به أنه لا يوجد حد صراط صحيح وحيد لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، وأن ذلك النهج إنما ينجح لأنه يمكن مواءمته كي يتمشى مع مختلف الظروف والاحتياجات. ولذا لا يوجد حل يمكن اعتباره "مقاسا واحدا يصلح لجميع الأغراض" للوفاء بالاحتياجات الموجودة.

ألف – مؤشرات الأداء

45- نظرا لأهمية نهج الأنظمة الإيكولوجية باعتباره الإطار الأول للعمل الذي يجب تطبيقه في الاتفاقية (المقرر 8/II، الفقرة 1)، للتركيز الذي تضعه الأطراف على هدف عام 2010، فالقدرة على إجراء تقدير أشد فاعلية لاسهام نهج الأنظمة الإيكولوجية، هو حاجة ملحة. إن مؤشرات الأداء أمر لازم إذا أريد تقييم ما يحرز من تقدم تقييما موثوقا به. ويمكن توجيه العناية إلى تقييم مدى امكان استعمال المؤشرات الموجودة استعمالا فعالا في تقييمات المستقبل لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية.

---

[11] إن الحاجة إلى المواءمة مبينة في المبدأ 9 من نهج الأنظمة الإيكولويجة وهو المبدأ القائل بأن الإدارة يجب أن تعترف بأن التغيير أمر لا مفر منه.

باء – معايير التطبيق

46- في سبيل المساعدة على التقدير الكمي وعلى تحسين التطبيق، يمكن النظر في ايجاد معايير لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية. والمبادئ الاثنا عشر تمثل فعلا اطارا لهذا الغرض غير أن هناك حاجة إلى أن تكون تلك المبادئ مصحوبة بوسائل لتقييم درجة تطبيقها، فرديا وجماعيا، على أساس كل حالة على حدة. وهذه النهوج (مخططات اصدار الشهادات، وكودات الممارسة والاجراءات المعمول بها في المنظمة العالمية للتوحيد القياسي (ISO)، الخ)، هي فعلا ممارسات مألوفة، معمول بها في مجالات أخرى. والمعايير يمكن أن تكون عصا قياس يمكن أن يقيس بها الممارسون ما يحرزون من تقدم وأن تكون أيضا واجهة عرض تبين ما يحرزونه من نجاح.

جيم – الحاجة إلى قيام المستعملين غير التقليديين بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية

47- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية يحتاج إلى تطبيقه فيما يجاوز مستعمليه التقليديين وذلك على مستوى "البيئة". فمثلا:

(أ) يحتاج نهج الأنظمة الإيكولوجية إلى تطبيق منتظم داخل الاستراتيجيات لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، ولا سيما كوسيلة لمعالجة التبادلات والتضافرات الممكنة بين مختلف الأهداف؛

(ب) تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية يمكن أن يساعد على تصميم وتنفيذ تدابير تصاحب تحرير التجارة الذي يرمي إلى تفادي التغييرات الغير مرغوب فيها في استعمالات الأراضي وغيرها من الموارد.

(ج) تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في شؤون التخطيط والتنمية، شاملة مثلا شبكات النقل، واحتياجات الاسكان وتطبيق الشروط الصحية، هي أمور تكفل أن تكون المنافع التي تتجاوز الهدف الأولي (مثل ايجاد طريق) تكفل أن تكون منافع مستدامة وذات نطاق أوسع.

48- إن هذه الأمثلة تبين الحاجة إلى استعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية استعمالا أوسع نطاقا كأداة لمعالجة المقررات الهامة الخاصة بالتبادلات بين أهداف متعددة و/أو أهداف قد يكون بينها تنازع. ولذا فالأمر يقتضي تسويقا أفضل للنهج المذكور على طائفة أوسع من المستعملين.

49- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية يحتاج أن يكون محتلا مركز الصدارة في تنفيذ برامج العمل الجماعية. ومن الخيارات خيار تعزيز الاشارة إلى نهج الأنظمة الإيكولوجية باعتباره اطار التنفيذ للاتفاقية في خطتها الاستراتيجية، وذلك في سبيل أن يبين بوضوح بأن هذا النهج إنما هو نقطة الدخول إلى تفحص مستوى البرنامج. ويوجد المزيد من الأدوات والنهوج لتبسيط ذلك التفحص عبر برنامج العمل، يمكن تصميمها[4].

50- من وجوه القوة في نهج الأنظمة الإيكولوجية أنه يمكن تطبيق هذا النهج على مستويات مختلفة، على الرغم من أن تطبيقه على نطاق واسع، مثلا على النطاق الوطني، يمكن أن يكون تحديا. والإطار المفهومي لتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية أمر يساعد كثيرا جدا هنا، بمعنى أنه يوفر وسيلة أفضل لإجراء التقييمات الوطنية. وفي الفقر 26 من المقرر 9/VIII الصادر عن مؤتمر الأطراف، قام المؤتمر فعلا بتشجيع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على أن تستعمل على نحو سوي الوسائل والاطار المفهومي لتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية. وقام مؤتمر الأطراف أيضا بالتركيز على الحاجة إلى بناء القدرة ليساند هذا البناء أمورا منها نشر النتائج والوسائل والإجراءات الخاصة بالتقييم (المقرر 9/VIII، الفقرة 27). ويلاحظ الاستعراض الحالي أن هذه الحاجة ينبغي أن تكون جانبا رئيسيا في الأنشطة المتصلة ببناء القدرة في مجال نهج الأنظمة الإيكولوجية، وهو البناء الذي يجري القيام به استجابة للفقرة 6 من المقرر 6/V والفقرة 14 من المقرر 11/VII الصادرين عن مؤتمر الأطراف, ويجري في الوقت الحاضر ايجاد كتاب مرجعي لتنفيذ أسلوب الألفية للتقييم، على المستوى الوطني، وذلك على يد كونسرسيوم يشرف عليه مجلس تقييم الألفية (وهو مجلس تشغل فيه

أمانة الاتفاقية مقعدا تمثيليا). والتمويل لادراج تقييم الألفية في التخطيط الوطني أمر يجري النظر فيه أيضا على مستوى المرفق العالمي للبيئة.

51- هناك بعض الاستجابات لتعزيز "تسويق" أفضل، يجاوز المستعملين التقليديين، ينبغي النظر فيها:

(أ) تعزيز وصف نهج الأنظمة الإيكولوجية كي يشمل اشارة محددة إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ب) زيادة ايضاح أن السلع والخدمات المستمدة من النظام الإيكولوجي هي أمر جوهري لرفاه الإنسان؛

(ج) تجميع ونشر وابراز المزايا الإجتماعية والإقتصادية لاستعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية.

52- خلال هذه العملية، من المهم الإعتراف بالتجارب والقدرات الموجودة لدى من قضوا عدة سنوات وهم يعملون في القضايا المتصلة بهذا الموضوع، والبناء على تلك الخبرات والقدرات. وقد جرى استعمال الإدارة المتكاملة للموارد لدى عدد من القطاعات على مدى عدة عقود من الزمان. وهناك حاجة إلى تعزيز النهوج لربط نهج الأنظمة الإيكولوجية بالنهوج المتكاملة الأخرى في سبيل تعزيز ما يوجد بينها من وجوه التشابه.

دال – الحاجة إلى تعزيز الوعي والتفهم.

53- إن نهج الأنظمة الإيكولويجة يحتاج إلى تسويقه بطريقة تجعله أفضل تفهما وتجعله مستعملا استعمالا فعالا لدى كثير من أصحاب المصلحة ولدى كثير من المجتمعات المستهدفة. فمثلا، إن النقاط الخمس المستعملة كارشاد تشغيلي في المقرر 6/V في نهج الأنظمة الإيكولوجية، وتجميع الـــIUCN للمبادئ الـــ12 في نهج الأنظمة الإيكولوجية، بجعلها خمس خطوات عملية، إنما هو أمر مقصود منه مساعدة طائفة متنوعة من المستعملين الإحتماليين على تبين مسلك يمكن أن يسيروا فيه قدما[12]. ونهج الأنظمة الإيكولوجية يحتاج إلى مزيد من المواءمة لجعله أقرب إلى التطبيق العملي لطائفة من المجتمعات المستهدفة.

54- إن الاتصالات والتعليم وتوعية الجماهير وما يتصل بذلك من مواد بناء القدرة هي أمور ينبغي ايجادها على نحو يلائم المستمع المستهدف المنشود (مثلا التحدث باللغة التي يفهمها المستمع). وبصفة خاصة ينبغي أن يكون الطراز المستعمل مركزا على الحوافز التي ترمي إلى تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية لدى مجتمعات خاصة (مثلا استعمال الحجج الاقتصادية للمخططين الاقتصاديين، والمفاهيم المقبولة محليا لدى المجتماعات من السكان المحليين والأصليين، التي تدور حول الاستعمال المستدام لسبل العيش).

هاء – الحوافز

55- إن الحوافز الضارة هي عائق رئيسي يعرقل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية، والحوافز التي تدفع إلى الإفراط في الإستعمال بدلا من الحفظ كثيرا ما تكون شديدة القوة. وعلى عكس ذلك يمكن لنهج الأنظمة الإيكولوجية أن يساعد على تبين الحوافز الإيجابية لادارة الموارد على نحو أفضل، في ظروف معينة، ولكن لا يكون ذلك في المعتاد إلا في الحالات التي يجري فيها تعزيز ممارسة الحقوق ومنها حقوق الرقابة والتخصص.

56- إن الحوافز أمر يعالج من خلال أنشطة الاتفاقية المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتجارة والتدابير الحافزة. وعمل الاتفاقية بشأن الحوافز (المادة 11) سيجري استعراضه في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، ويقتضي الأمر أن تنظر الاستعدادات في القضايا المتعلقة بهذا الموضوع وفي الحاجات المتصلة بنهج الأنظمة الإيكولوجية.

[12] http://app.iucn.org/dbtw-wpd/edocs/CEM-003.pdf

واو – بناء القدرة

57- إن الاستجابات لتحقيق مزيد من بناء القدرة يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) القيام بتقييم تفصيلي لاحتياجات بناء القدرة وللفرص الاستراتيجية الرئيسية في سبيل وضع الأولويات في مجال الأنشطة المختلفة.

(ب) ايجاد شراكات أشد فعالية مع المنظمات الرئيسية، على أساس نهج استراتيجي لبناء القدرة، يبني على ما يتم تبينه من وجوه القوة لدى كل من الفاعلين.

58- إن بناء القدرة على مستوى التخطيط وصنع القرار هو أمر يمكن تعزيزه من خلال ما يلي:

(أ) بناء القدرة استجابة لتقييم الألفية (انظر أعلاه).

(ب) ايجاد واختبار الأدوات العملية التي تقوم على أساس نهج الأنظمة الإيكولوجية، وذلك لإعلام القائمين بالتخطيط وصنع القرار على المستوى الوطني؛

(ج) ايجاد آليات تسهل التفهم المشترك المتعلق بكيفية تطبيق وتنقيح تلك الأدوات العملية على الصعيدين الوطني والدولي.

(د) ايجاد معايير لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على المستويين الوطني والقطاعي على أساس الدروس المستفادة مما سبق بيانه أعلاه.

59- وبالإضافة إلى ذلك فان نهج الأنظمة الإيكولوجية هو من الأدوات الرئيسية لادماج التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات، ويكون من الأمور المفيدة ايجاد مزيد من القدرة في هذا المجال، مع ايجاد الأدوات الكفيلة بتسهيل تطبيق ذلك النهج.